الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر و تحديات المرحلة المقبلة

د. بوعتروس عبدالحق
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتورى قسنطينة.

Résumé

Le secteur financier et bancaire a connu plusieurs réformes , cet article a pour but d'étudier la réforme bancaire algérienne dans le cadre du programme d'ajustement structurel mené sous l'égide du FMI .

- De déterminer les résultats réalisés et les défis qui restent , notamment dans un monde caractérisé par l'expansion de la globalisation financière .

مقدمة

شهدت الجزائر إصلاحات إقتصادية مند نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تمثلت أساسا في برامج التثبيت الإقتصادى والتكييف الهيكلى و ذلك إستجابة للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية مع تزايد متطلبات النمو المحلية، و يعكس ذلك توجها نحو تطبيق سياسات إقتصادية أكثر تحررية تعطى قوى السوق مكانتها في تسيير دواليب الإقتصاد و تمكن من تنمية قطاع خاص ينسجم و متطلبات التنمية المستديمة ، كما تمكن من توفير شروط الإندماج في الإقتصاد العالمى .

لقد أحتل إصلاح النظام المصرفي و المالي مكان الصدارة ضمن تلك البرامج الإصلاحية ، علما بأن القطاع المصرفي فيالجزائر قد عرف قبل ذلك جملة من الإصلاحات مند سنة1987 و أخص بالذكر ذلك الإصلاح الذي شهده القطاع سنة 1990 فيما يعرف بقانون النقد و القرض، و أخرها ما صدر من قوانين و تشريعات تصب في نفس الإتجاه في نهاية التسعينيات .فعلى الرغم من أهمية هذه الإصلاحات وإستمراريتها خاصة في المجال التنظيمى و المؤسساتى ، إلا أنه من خلال هذا المقال نحاول تسليط الأضواء على تلك الإصلاحات التي مست القطاع ضمن برنامج التثبيت و التكييف الإقتصادى المدعم من قبل صندوق النقد و البنك الدوليين،و الهدف من كل ذلك هو محاولة حصر الإنجازات المحققة في القطاع و التحديات المتبقية خاصة في الوقت الراهن المتميز بغزو ثورة المعلومات و الإتصالات النشاط المصرفي و المال، و توغل منجزات التكنولوجيا المعاصرة مجال الصناعة المصرفية ، وتوقع إزدياد حدة المنافسة في النشاط المالي و المصرفي في ظل الإتجاه السائد نحو عولمة المال و الأعمال .

و من تم فإننا نحاول من خلال هذا البحث مناقشة التطورات الحديثة في مجال تحرير القطاع المالي و المصرفي ، مع محاولة إلقاء بعض الضوء على عملية و نتائج جوهر الإصلاح ، و كل ذلك من خلال مايلى :

- عرض حال لوضعية النظام المصرفي قبل الإصلاح الإقتصادى الشامل .
- جوهر عملية الأصلاح المصرفي و المالي في ظل برنامج التكييف لسنة 1994.
- الأوجه الأساسية التي عالجها برامج الإصلاح .
- إستعراض أهم التحديات المتبقية التي تواجه النظام المصرفي.

أولا : وضعية النظام المالي و المصرفي قبيل الإصلاح الإقتصادى

لقد كانت وضعية النظام المالي و المصرفي الجزائرى إحدى مؤشرات التدهور الإقتصادى بشكل عام قبل مباشرة عملية الإصلاح الإقتصادى الشامل ،فكان يتميز بهيمنة القطاع المصرفي الحكومى على جميع أوجه النشاط المالي ،كما أن السياسات و الإجراءات النقدية المنتهجة يغلب عليها طابع الكبح المالي ، مما أنعكس على عدم كفاءة حشد المواراد و سوء تخصيصها .كما أن القطاع كان مثقلا بالإختلالات الهيكلية التي يعكسها عدم وجود المنافسة في مختلف أوجه النشاط المصرفي و المالي ، فضلا عن تجزئة الأنشط المصرفية و ضعف كفاءة المحافظ الإستثمارية ،وضعف التسيير (3) و إضفاء الطابع الإدارى عليه من جراء الإعازات الإدارية النازلة من فوق بسبب سيطرة القاع العام على هيكل الملكية .
بشكل عام كانت البنوك التجارية ترزح تحت تركة من الإقراض الإجبارى للمؤسسات العامة ، و التخصص في الإئتمان القطاعى ووجود أنظمة إحترازية غير كافية مما أضعف حوافظ البنك بدرجة كبيرة و تدهورت الملاءة المالية للقطاع المصرفي بدرجة كبيرة مع مر الزمن إلى أن أصبحت 65 في المائة من أصول المصارف غير مدرة لأي عائد عام 1990(1 ص 66).

1- السياسات النقدية الإدارية :

إتسم نظام إدارة السياسة النقدية بإستخدام الضوابط و الإعازات الإدارية على حركة أسعار الفائدة و تخصيص الموارد ومن تم حجم الإئتمان ،فقد شمل التحكم في الفائدة النشاط التقليدي بجانبيه تلقى الودائع و تقديم القروض مما أدى إلى تجميد العمل بإحدى الأدوات النقدية الأساسية في مجال الربط بينها و بين مخاطر و آجال و سيولة الأدوات المالية ، كما نتج عن هذه السياسة أسعار فائدة حقيقية في ظل الإرتفاع المتزايد للضغوط التضخمية .بالإضافة إلى كل ذلك اعتمدت السلطات النقدية وسائل تقييدية مباشرة في مجال التحكم في الائتمان كفرض سقوف على الإئتمان الذي تمنحه المصارف .كما لجأت السلطات النقدية إلى استخدام آليات تحكم نوعية(4) لتخصيص الإئتمان المدعوم إلى قطاعات لها أولوية (الإسكان

الفلاحة ، المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم ، مشاريع تشغيل الشباب) بالإضافة إلى الإلزام بشراء الدين العام.

2- بعض جوانب الضعف الهيكلى في النظام المصرفي .

- التركز في نصيب المصارف : شكل التركز في النشاط المصرفي الميزة الأساسية للجهاز المصرفي الجزائرى حيث "تمتلك الستة بنوك المملوكة للدولة أكثر من 95 في المائة من إجمالى الأصول المصرفية"(2 ص152).و تحد هذه النسبة العالية من ممارسة المنافسة في النشاط المصرفي و ما لذلك من إنعكاسات سلبية على آداء المصارف و تطوير الصناعة المصرفية .

- تجزئة النشاط المصرفي : لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر و المتركزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الإقتصادى لتحقيق التنمية الشاملة ، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي (إتاحة الإئتمان لقطاع معين بذاته)، و أنعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي و ماترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام ألا و هي المنافسة في السوق المصرفي و كذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية و تسيير المخاطر المترتبة عنها .

القروض المتعثرة : أمام السياسات الإقراضية التوسعية التي أنتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الإقتصادية و المردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الإئتمان على وجه الخصوص و بفعل التسيير الإدارى للقضايا المالية و المصرفية ، تفاقمت الوضعية المالية للمؤسسات المصرفية في الجزائر و أنبثقت عنها ظاهرة القروض المتعثرة. حيث تشير البيانات المتوفرة لعام 1997 بأن القروض المتعثرة تمثل حوالى 50 بالمائة من إجمالى القروض القائمة (2 ص153).و ما أدى كل ذلك إلى عرقلة النشاط المصرفي بفقدان البنوك التجارية المقدرة على تسيير و إسترجاع تلك القروض .

- هيكل ملكية المصارف: يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية الجهاز المصرفي ككل و من تم السيطرة على إدارتها و جميع عملياتها ،مما كان لهذه السيطرة و بهذا الحجم آثار بليغة و غير محمودة في النشاط المصرفي و المالي .و على الرغم من الإتجاه صوب التقليل من سيطرة القطاع العام على النشاط المصرفي و المالي و التخفيف من نسبة الملكية و من القيود المفروضة على التوغل إلى هذا النشاط، إلا أن القطاع العام مازال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي ، فمن

"بين 15 مصرفا مرخصا في الجزائر ، تمتلك الحكومة ستة مصارف ، و هي الأكبر حجما "(2 ص154).

– ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات : تعانى أنظمة تسوية المدفوعات من ضعف كبير و ذلك للأسلوب المتخلف المعمول به في إتمام عمليات المقاصة و المعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص و معالجة أدوات الدين و الإئتمان من خلال سجل للمقاصة ، و يزداد الأمر حدة إذا تعلق الأمر بإجراء مقاصة بين غرف للمقاصة متباعدة مكانيا (مناطق جغرافية بعيدة) مما يؤدى إلى عرقلة عملية المقاصة لفترة قد تطول و ما يترتب عن ذلك من أثار سلبية على المتعاملين مع البنوك(بقاء الشيكات دون تقاص لفترة من الزمن) .

ثانيا: الإصلاحات المالية و المصرفية .

أدى تدهور أداء الإقتصاد الكلى في الجزائر إلى تطبيق برامج تصحيحية شاملة و تم في إطار هده البرامج تطبيق إصلاحات مالية و مصرفية على مرحلتين ،تم التركيز في المرحلة الأولى منها على إقامة إدارة نقدية تعمل وفق قواعد و آليات السوق بغية تدعيم أهداف التثبيت و الإستقرار الإقتصادى ،أما المرحلة الثانية من هذه الإصلاحات ، فقد خصت هيكل و عمليات الجهاز المصرفي و توفير الظروف المواتية لخلق مؤسسات الوساطة المصرفية من القطاع الخاص على وجه الخصوص .و تجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي في الجزائر قد عرف جملة من "الإصلاحات المؤسساتية و التشريعية"(1 ص ص 57 ــ59) قبل البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل لسنة 1994 .و منه يمكن إستعراض ذلك فيما يلى :

1) ــ إصلاحات ماقبل سنة 1994 : يمكن تلخيص أهم الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي قبل سنة 1994 على النحو التالى :

ــ تم في سنة 1987 إتخاذ قرار من قبل السلطات بإنسحاب الخزينة من تمويل الإقتصاد.

ــ إتخاذ قرار إلغاء تخصص البنوك على أساس قطاعى (88/87).

ــ إنشاء سوق للنقد مابين البنوك التجارية (ماي 1989) .

ــ إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990 و الذي تضمن أساسا مايلى :

ــ ° ــ منح البنك المركزى إســتــقلالية عن وزارة المالية و تكليفه بتسيير السياسة النقدية،

ــ ° ــ إنشاء مجلس للنقد و القرض يمثل السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة السياسة النقدية بشكل عام .

ـــ ° ـــ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات المالية و المصرفية من جهة و المؤسسات الإقتصادية من جهة ثانية فيما يتعلق بمنح الإئتمان.

ـــ في عام 1991 أدخل البنك المركزى نظام البرمجة المالية(1 ص 58) و لكن السياسة النقدية ظلت تعتمد على أدوات مباشرة لا تخرج عن فرض قيود على الإئتمان ، كو ضع حدود قصوى للإئتمان المصرفي الموجه للمؤسسات الإقتصادية و لحجم عمليات إعادة الخصم من قبل البنوك و كذلك شمل تقييد تدخلات البنك المركزى في سوق المعاملات النقدية بين البنوك .

ـــ في سنة 1992 توقف البنك المركز عن فرض حدود قصوى إئتمانية على إقراض البنوك التجارية و بدأ في الإعتماد على إعادة تمويل الإقتصاد .

ـــ تم توسيع السوق النقدى خلال سنتي 93/92 ليشمل المؤسسات المالية غير المصرفية(شركات التأمين) و التي يسمح لها بإقراض الأموال الفائضة عن حاجاتها أما عن الإصلاح المصرفي الذي تضمنه برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل لسنة 1994 و المدعم من قبل صندوق النقد الدولى فقد تم على مرحلتين ـــ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـــ يمكن إبرازها فيما يلى :

أ – المرحلة الأولى من الإصلاحات تميزت بالتحول صوب إستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ، وقد شمل برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل في هذا المجال أهم أدوات السياسة النقدية المتحكمة في النشاط المصرفي عامة ، وهي :

– تحرير أسعار الفائدة : شكل تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض المحور الأساسى للإصلاحات المصرفية ، وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الإسمية لديها و تحريرها تدريجيا لكي تعكس قوى السوق المصرفي .

– الإبتعاد عن الإئتمان الموجه : في هذا الإطار تضمن إصلاح القطاع المصرفي إلغاء السقوف الإئتمانية و إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الإئتمان الممنوح من البنوك ،و كذا إزالة القيود المفروضة على البنوك في مجال المعايير و المبادىء التي يحتكم إليها نشاط البنوك بما ينسجم و التوجهات الجديدة.

– التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزانة :و يتمثل في إلغاء التمويل الإجبارى للخزينة من خلال إلغاء إلزام البنوك شراء أذونات الخزينة وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص و للوساطة المالية لكي تلعب دورها في تعبئة و حشد الموارد المالية عن طريق المزاد العلنى ، بهدف تمكين الخزينة من تدبير إحتياجاتها المالية

– الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية : تضمن الإصلاح تحولا نوعيا في السياسة النقدية من تلك المعتمدة على الأدوات التقليدية المباشرة إلى أدوات نقدية معاصرة و غير مباشرة ،منها أذونات الخزينة ،شهادات الإيداع و المزادات الإئتماية ...الخ.

_ تحرير سعر الصرف: يمثل تصحيح سعر الصرف حجر الزاوية ضمن الإصلاح المالي و المصرفي و ذلك من خلال ما تضمنه من سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائرى المبالغ فيها، و كل ذلك صوب تحقيق سعر الصرف الذي يعكس قوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف.

ب – المرحلة الثانية من الإصلاحات: و التي تمثلت أساسا في إعادة تأهيل المؤسسات المصرفية و المالية نظرا لدورها المتعاظم في تعبئة و حشد الموارد المالية ،حيث تضمنت الإصلاحات إدخال تعديلات على الأطر القانونية و التنظيمية ،و سن تشريعات تنسجم و التوجهات الجديدة للإقتصاد، كفتح هذا القطاع و إعادة رسملته و تحرير النشاط المصرفي و فتح المجال أمام مساهمة القطاع الخاص الوطنى و الأجنبى سواء ،و لايزال العمل جارى لإستكمال برنامج الإصلاح المصرفي و المالي الشامل .

– إصلاح الأطر القانونية و التنظيمية بما يمكن من ترقية النشاط المصرفي و المالي عموما عن طريق توفير بيئة قانونية و تنظيمية تمتاز بالشفافية التامة التي يتطلبها القطاع .

– إعادة هيكلة المصارف العامة و ذلك لتوفير متطلبات عملية الخوصصة و لتوفير بيئة تنافسية في السوق المصرفي من شأنها أن ترتقى بالقطاع إلى مستوى النشاط المصرفي العالمى ، و لذلك أضحت عملية الإستقلالية في التسيير تحظى بتأكيد خاص ضمن جهود الإصلاح المصرفي، و كذا تقليص ملكية الحكومة فيها و إعادة هيكلتها وظيفيا .

– تطوير أسواق الأوراق المالية و ذلك بتوفير الأطر القانونية و التنظيمية التي تسمح بتطوير النشاط المالي .

ثالثا: الإنجازات المحققة

من خلال تفحصنا لجوهر عملية الإصلاح المالي و المصرفي التي تضمنها على وجه التحديد برنامج الإصلاح الشامل لسنة 1994 يمكننا حصر بعض الإنجازات المحققة على أرض الواقع و ذلك على غرار النتائج المسجلة في القطاع الحقيقى من جراء تطبيق الإصلاح الإقتصادى الشامل ، وفقا لما يلى :

– بدأ بنك الجزائر في فرض إحتياطى إلزامى على البنوك التجارية بنسبة 3 بالمائة من الودائع المصرفية غير متضمنة الودائع بالعملات الأجنبية (1 ص59).

– تحقق تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض و بشكل كامل إبتداء من سنة 1996 مما أدى إلى تحقيق معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية في ظل السياسات التقييدية للطلب التي أدت إلى إنخفاض معدلات التضخم .
– تم إلغاء الضوابط التي تحكم البنوك في مجال تخصيص الإئتمان و الإنتقال نحو آلية السوق في مجال تمويل الخزانة.
– تم تمويل الخزانة عبر آلية السوق ،من خلال إصدار أذونات الخزينة وبيعها للجمهور عبر المؤسسات المالية و المصرفية ،و قد تم ذلك فعلا سنة1995 عندما أقدمت الدولة الجزائرية على إصدار سندات قابلة للتداول من أجل تمويل الخزانة وذلك ببيعها عبر مزادات علنية إلى البنوك التجارية و المستثمرين المؤسسين (2 ص158) و كل ذلك بهدف تقليل تكلفة الإقتراض على الحكومة و ضمان قدرة الخزينة على الوصول إلى الأسواق المالية لتدبير إحتياجاتها المالية و تم تطبيق عمليات السوق المفتوحة إعتبارا من ديسمبر 1996 .
– بهدف الحد من التدخل المباشر في إدارة السياسة النقدية ،تمكنت السلطات النقدية من تحقيق تحول نوعى في مجال الأدوات المستخدمة في إدارة السياسة النقدية و ذلك بإستخدامها أدوات السياسة النقدية التي تنسجم و التوجهات الجديدة مثل : أذونات الخزينة ،شهادات الإيداع ، إتفاقيات إعادة الشراء ، وقد أعاق العمل بهذه الأدوات عدم توفر سوق نقدي و مالي متطور.
– في مجال نظام و سعر الصرف تمكنت الجزائر من تحقيق نوعا من الإستقرار في قيمة الدينار الجزائرى و ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية و بنسب مرتفعة خاصة سنة 1994 حيث عرفت قيمة الدينار أعلى نسبة تخفيض بالنسبة للدولار الأمريكى ، كما سجلنا تحول نظام الصرف في الجزائر من النظام الثابت لسعر الصرف إلى نظام أكثر مرونة .كما تمكنت البنوك من خلق سوق لصرف الأجنبي(ديسمبر1995) فيما بينها، يتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناء على تفاعل قوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية ،كما تم إنشاء مكاتب للصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي (ديسمبر1996).
– تم إدخال تغييرات جوهرية في قوانين البنوك المركزية و على الأخص فيما يتعلق بمسؤولية البنوك المركزية في تصميم و تنفيذ سياسة نقدية تنسجم و السياسة الإقتصادية للدولة ، كما شملت هذه التغيرات متطلبات الترخيص للمصارف و تنفيذ القواعد التنظيمية و الإشرافية .كما شملت التعديلات، تخفيف قيود الدخول إلى القطاع المصرفي التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص المحلى و الأجنبى و تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه مع إدخال هذه التعديلات تم إنشاء مصارف خاصة برأس مال محلى و أجنبى ، حيث كان عدد البنوك قبل الإصلاح لايتجاوز

الستة بنوك ، بينما قفز العدد إلى خمسة عشر بنكا مرخصا بعد إجراء التعديلات المنوه عنها.

– في مجال إعادة الهيكلة المصرفية،باشرت السلطات الجزائرية إعادة رسملة القطاع المصرفي و قدرت الكلفة الإجمالية لتلك العملية ب 10 مليار دولار بنهاية عام 1997 ،كما تم إعادة هيكلة التخصص الوظيفي للبنوك كما هو الحال بالنسبة للصندوق الوطنى للتوفير و الإحتياط الذي تم تحويله إلى مصرف تجارى بأتم معنى الكلمة و كذلك الحال بالنسبة للبنك الجزائرى للتنمية الذي أصبح يقوم بمختلف الأنشطة المصرفية على غرار البنوك التجارية الأخرى .أما عن خوصصة البنوك، فالعملية تسير في نفس الإتجاه خصوصا في السنوات الأخيرة .

– أعيدت رسملة البنوك التجارية حيث تلقت هذه الأخيرة خلال الفترة (96/91) 271 بليون دينار نقدا منها 80 بالمائة في صورة تعويضات عن خسائر النقد الأجنبى الناتج عن الإقتراض الخارجى ،و 20بالمائة تمثل إعادة رسملة البنوك وفي هذا الشأن تمت رسملة كل من البنك الخارجى الجزائرى و القرض الشعبى سنة 1995 من خلال مساهمة من ميزانية الدولة مقدارها 10 بلايين دينار جزائرى و قد تمت عملية إعادة رسملة البنوك بتمويل حكومى إضافي(للتفصيل راجع 1 ص68) على النحو التالى :

ــ أصدرت الحكومة عام 1996 ما قيمته 24.6 بليون دج في شكل سندات مدتها 20 عاما لإعادة رسملة أربعة بنوك تجارية عامة ،

ــ أنفق من ميزانية الدولة خلال سنة 1997 مبلغ 8 بلايين دج لإعادة رسملة الصندوق الوطنى للإدخار و الإحتياط بعد تحويله إلى بنك للإسكان .

ــ قامت الحكومة خلال الربع الأول من سنة 97 بإستبدال ماقيمته 187 بليون دج من القروض المشكوك في تحصيلها بسندات خزانة مدتها 12 سنة .

و تجدر الإشارة إلى أن تعزيز الأطر القانونية و التنظيمية للأنشطة المصرفية و المالية في الجزائر قد عزز العمل بقواعد الإحتراز و الرقابة المصرفية بما يتماشى و المعايير الدولية(الكفاية الرأسمالية وهي رأس المال إلى إجمالى الأصول مرجحة بالمخاطر)في هذا المجال .

و على الرغم من هذه المنجزات ، فإن عددا من الصعوبات لاتزال تعيق تطوير النظام المالي و المصرفي في الجزائر في ظل بيئة تنافسية حادة تفرضها التغيرات السريعة في عالم المال و الأعمال مدفوعة بالتغيرات التكنولوجية الباهرة و المتطورة بإستمرار في مجال الصناعة المصرفية .

رابعا: التحديات المتبقية

لقد إستهدفت السلطات النقدية الجزائرية من خلال إصلاحها للجهاز المصرفي و المالي في أطار برنامج للإصلاح الإقتصادى الشامل ، توفير المقومات الأساسية لنظام مصرفي و مالى ينسجم ومتطلبات المرحلة المقبلة المعتمدة أساسا على آلية السوق في تنظيم جميع دواليب الإقتصاد ، ولقد تمكنت من ذلك إلى حد بعيد من خلال إرسائها لقاعدة قانونية و تنظيمية من شأنها أن تؤهل النشاط المصرفي في الجزائر من الرقي به إلى مستوياته السائدة في العالم الخارجى.إلا أن توفير البيئة القانونية و التنظيمية لمفردها غير كاف لإقامة نظام مصرفي متطور قادر على مواكبة الصناعة المصرفية المتطورة بإستمرار، لذلك فإن الجهاز المصرفي الجزائرى و رغم الإنجازات التي حققها لا زال يواجه الكثير من التحديات ، يمكن إجمالها في :

– غياب التنافسية في السوق المصرفي الجزائرى مما يجعل المؤسسات المصرفية الجزائرية عرضة لمنافسة حادة من قبل المؤسسات الدولية العريقة في مجال النشاط المصرفي، و يوضع الجهاز المصرفي الجزائرى في مواجهة تحد صعب في مجال تحسين القدرة التنافسية في سوق الخدمات المصرفية .

– على الرغم من الإجراءات المتخذة في مجال تقليص الملكية العامة للمؤسسات المصرفية ،إلا أن هذه التوجهات لم يصاحبها تقليص مماثل في التحكم و إدارة هذه المؤسسات بل ظلت تابعة للجهات الوصية خاصة في مجال تسييرها و إتخاذ الكثير من قراراتها .و في هذا تواجه البنوك تحدى سياسي نابع عن عدم القدرة على الفصل الفعلى بين الملكية و الإدارة (و هو ما يبرز من خلال القروض المتعثرة التي ناهزت الخمسين بالمائة من إجمالي القروض القائمة).و لايمكن إزالة هذا التحدى إلا بإقامة نظام مالى و مصرفي يحتكم إلى قواعد السوق لاغير مهما كانت طبيعة الملكية .

– يواجه الجهاز المصرفي ضعف في القدرات البشرية ذات الكفاءة العالية ليس في الخدمات المصرفية التقليدية ، وإنما في مجال القدرة على مواكبة التغيرات المتسارعة و المتطورة في صناعة الخدمات المصرفية ،و ينبع ذلك عن التطور الباهر الذي شهدته صناعة الخدمات المالية و المصرفية العالمية في السنوات الأخيرة و الناتجة عن إزالة القيود التنظيمية و التقدم في تكنولوجيا المعلومات و ثورة الإتصالات و العولمة المالية .

– التحدى الآخر الذي يواجه تطوير الجهاز المصرفي الجزائرى و الذي ينبغي أن لايستخف به ، هو ذلك المتعلق بنشر و تعزيز الوعي المصرفي و المالي بشكل عام بين أوساط جمهور المتعاملين مهما كان حجم تعاملهم أو طبيعة نشاطهم و مدى

قدرته على توسيع قاعدة المتعاملين و جلب إن لم نقل الإحتفاظ بالمتعاملين التقليديين في المرحلة المقبلة التي يفترض أن تحتكم إلى آلية السوق و معايير الكفاءة و الفعالية في مجال الوفاء بمتطالبات سوق الخدمات المصرفية .

– إن أكبر تحدى يواجه الجهاز المصرفي الجزائرى في الوقت الراهن المتجه إلى عولمة الإقتصاد و المال هو مدى قدرته على الإلتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية و مدى قدرته على مواجهة البنوك العملاقة (5)المتولدة عن الإتجاه نحو الإندماج المستمر في قطاع صناعة الخدمات المصرفية و المالية العالمية، وكذا مدى قدرته على مواجهة " البنوك الإلكترونية "(6 ص3) التي تتميز بقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية في أي وقت(24 ساعة على 24 و حتى في أيام الإجازات) ،من أي مكان و بأية و سيلة(هاتف ،كمبيوتر).

– أخيرا إن التحدي الأعظم الذي يواجه مؤسساتنا المصرفية و المالية هو مدى قدرتها على مواكبة و إستخدام منجزات العلم و التكنولوجيا في الصناعة المصرفية ومدى قدرتها على إدخال تقنية المعلومات و الإتصالات في عملية إنجاز الخدمات المالية و المصرفية وفي الوفاء بمتطلبات جمهور المتعاملين القائمين و المحتملين من الداخل و من الخارج، ويرتبط بهذا التحدي تحد آخر ألا و هو مدى قدرة جهازنا المصرفي ككل على خوض غمار التجارة الإلكترونية و هي تجارة العصر.

الخلاصة :

نخلص مما سبق إلى أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق و بهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسساتية و القانونية التي تنسجم و متطلبات إقتصاد السوق ، و عملها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة و محاولة إحتكامها للمعايير الدولية في مجال نشاطها ، إلا أن نجاح القطاع المصرفي يعتمد بالدرجة الأولى على حسن التسويق و عرض الخدمات بالشكل المميز من خلال إستخدام منجزات العلم و التكنولوجيا في مجال صناعة الخدمات المصرفية ،و عدم الإكتفاء بالعمل اليدوى أو الآلى في ظل بيئة مصرفية يغلب عليها الطابع الإلكترونى خاصة و أن المنافسة الحالية و المستقبلية في النشاط المصرفي، هي مع كل المصارف في العالم. لذلك نوصى بمايلى :

ــ يجب الإستثمار بالعدة و الآلات و الأجهزة لتصبح عملية المكننة للنظام كاملة و قوية و هو أمر لايمكن تحقيقه إلا بإتباع نفس الخطوات التي سارت عليها المؤسسات المصرفية الكبرى .

ــ العمل على إزالة الفارق بين المصارف الأجنبية و المصارف المحلية الناتج عن إستخدام التكنولوجيا في توفير الخدمات المصرفية ،الأمر الذي يمكنها من تقديم منتجات لاتقل في جودتها عن تلك المقدمة من قبل مصارف أجنبية متطورة إذا ما عملت بنفس المستوى التكنولوجى .

ــ ينبغى البدء فورا بالعمل الإلكترونى و معلوماتية المصارف و العمل على معالجة كافة الثغرات التي قد تنجم عن هذا الإنتقال.

ــ العمل عل تحقيق نوع من الإندماج فيما بين البنوك الوطنية أو الشراكة المصرفية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية .

إن كل ماسبق يتطلب تحضير بنية تحتية لشبكة الإتصالات لأستعاب الضغط المتوقع على أعمالها و كذا تدريب العنصر البشرى على إستخدامها بشكل واسع الأمر الذي يفرض التعاون مع موردى تقنية المعلومات .

الهوامش و المراجع :

1) ــ كريم النشاشبى و آخرون : الجزائر :تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق صندوق النقد الدولى ،واشنطن ، 1998.

2) ــ محمد الفنيش(تحرير) : القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات المرحلة المقبلة ،ندوة منعقدة في أبو ظبىأبريل 2000 ، صندوق النقد العربى ، الصندوق الغربى للإنماء الإقتصادى و الإجتماعى 2000.

3) – في هذا المجال أجرى مجلس النقد و القرض سنة 1996 عملية تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الجزائر الخارجى _و هو من البنوك العمومية الكبيرة في الجزائر –ووقف على عدة نقائص تترجم صعف التسيير و تمس على وجه الخصوص تنظيم المصالح و الإجراءات و ممارسة الرقابة السلميةو الوظيفية.للمزيد أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12 ،ذو القعدة عام1419 هـــ.

(4) – خطة الإئتمان.

(5) – على سبيل المثال تم في أوروبا الدمج بين بنك باريس الوطنى و أكبر مصرفين في فرنسا وهما سوستيه جينرال و باريبا ، الأمر الذي رتب عنه قيام ثالث أكبر بنك في أوروبا و السادس عالميا من حيث إجمالى أصوله .

6) ــ موفق اليافي : الأدوات الحديثة في إستعمال معلوماتية المصارف ، ندوة المعلوماتية في الإقتصاد، أبريل 2001 دمشق.

7) ــ مجلة التمويل و التنمية ، يونيو 2000، العدد 2 ،صندوق النقد الدولى .